

## اتجاهات الكتابة التاريخية في موريتانيا خلال القرنين (الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين)

د. باب ولد أحمد ولد الشيخ سيديا - أستاذ بجامعة نواكشوط، موريتانيا.

الملخص:

يسعى هذا العمل إلى استكناه مرحلة مهمة من التاريخ المحلي في تتبع نوعية وفهم الظاهرة التاريخية بأحداثها، وطرق كتاباتها، والمقاصد المرجوة منها في تمايزها واختلافها مع محيطها، أو اتفاقها معه في هذا المجال. والحق أن هذا العمل يبحث في كيفية الانتقال من مجتمع شفاهي لا يهتم بالتدوين إلى نوع من الكتابة تنسجم فيها مختلف العلوم دون الارتباط بعلم معين بذاته. لذلك ينطلق البحث من محاولة النظر في هذه الكتابات المعرفية ومناهجها واهتمامها، حول الغاية من التاريخ وطرح سؤال التجديد في هذا الإطار حول المقاصد والغايات والأهداف المبتغاة منه حسب المخيلة الجمعية، وهو أمر حدد طبيعة هذه الكتابة في خطوطها العريضة على الأقل في منهج سردي لا يتبنى أي طرح بنيوي؛ لأن الهدف يكمن في إبراز مواضيع من قبيل الأيام والأنساب المحلية وارتباطها بمحيطها العربي والإفريقي، خصوصا النسب الشريف منه في عملية ترتبط بالأساس بالرحلة إلى الحج، وتعريف الشناقطة بأنفسهم في الديار المشرقية. والحق أن هذا المعطى أثر بشكل كبير في حركة التأليف ونوازع المهتمين بهذا الحقل المعرفي، مما ظهرت معه الكثير من الكتابات الذابة والمدافعة عن أهل هذا المجال، يُضاف إلى ذلك عامل لا يقل وجاهة عن سابقه، وهو مجيء الاستعمار إذ بدأت المصنفات والمؤلفات تظهر إما تحت طلب الإدارة الاستعمارية، أو لإظهار الخصوصيات المحلية كنوع من مجابهة القوى الاستعمارية.

وعموما فإن الكتابة التاريخية في هذه المدة ظلت أسيرة للمنهج التقليدي في فهم الظاهرة التاريخية في اتجاهين معرفين بالأساس يتمثلان في الأيام والأنساب، وهو أمر أثر بشكل كبير في الاتجاهات المعرفية المعاصرة في نوعية المواضيع المنتقاة وطبيعة المناهج المستخدمة في هذا الإطار. لذا فإن الحقل التاريخي ظل منسجما مع الواقع المحلي وخصوصياته الإثنية والقبلية ودوافع ولواعج الهموم، بما تفرض من طبيعة معينة سيبقي الدارسون المحدثون أوفياء لها في الغالب في الهدف والغاية المرجوة من أي اهتمام محلي بالكتابة التاريخية، وهو أمر جعل الدرس التاريخي يحتاج إلى التجديد في ظل التطورات المنهجية والمعرفية التي عرفها هذا المجال في نوعية مواضيعه واهتماماته وحتى اتجاهاته المعرفية، مما يحتم نزوعا حول التجديد البنيوي في الغاية من التاريخ والهدف منه، وهو معطى يتمثل في نوعية المواضيع المدروسة وطبيعة المناهج المستخدمة في هذا المجال، لذا فإن ثمة مواضيع من قبيل الأمراض والأوبئة والمؤثرات العميقة التي أثرت في هذا المجتمع عبر تاريخه الطويل من القضايا التي تطرح نفسها بالحاح من أجل الدراسة والتمحيص، على أن تحقيق التراث المخطوط من قبل الباحثين المتخصصين، والعمل على صيانتها والمحافظة عليه من أجل أن لا تظمره عوادي الزمن - هو مطلب ملح يفرض نفسه في بيئة صحراوية تُعدُّ هذا التراث في الغالب الأعم ملكا فرديا يتوارث بين المعنيين، دوّما النظر إلى

بعده الجمعي في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: الكتابة التاريخية - المعرفة التاريخية- المنهج والمصادر - معيقات البحث التاريخي - موريتانيا.

**Abstract:** This work seeks to shed the light on an important stage of local history in tracking and understanding the historical phenomenon, including its events, the methods of its writing, and the disparities with its surroundings or the common points they share. In fact, this article examines how to move from an oral community that doesn't care about blogging to a type of writing in which the various sciences are consistent without correlating with a specific science.

Therefore, this search is about trying to consider these epistemological writings, their approaches and interests, the purpose of writing history and to ask the question of renewal in this framework, about goals and objectives desired from it according to the collective imagination, a matter that determined the nature of this writing in its broad outlines, at least in a narrative approach that doesn't adopt structural proposition, because the goal lies in highlighting subjects such as local journeys and genealogies and their connection to their Arab and African surroundings, especially the honorable lineage in the process that is essentially related to the journey to Hajj and the definition of Al-Shanaqita themselves in the Eastern lands.

And the truth is that this factor greatly affected the authorship movement and the interests of those interested in this field of knowledge, with which a lot of dissolving writings that defend people of this field appeared with it, added to that a factor that is no less valid than its predecessor, which is the coming of colonialism, as the works of literature began to appear either under the request of the colonial administration or to show local peculiarities as a form of confronting the colonial powers.

In general, historical writing during this period remained cap-

tive to the traditional approach in understanding the historical phenomenon in two directions mainly defined in the local journeys and genealogies, something that greatly affected contemporary cognitive trends in terms of the quality of the topics selected and the nature of the product used in this framework.

Therefore, the historical field has remained in harmony with the local reality, its ethnic and tribal peculiarities, motives and concerns with that it imposes of a certain nature, where modern scholars will remain loyal to them, mostly in what concerns goals and desired objectives of any local interest in historical writing, which is what made the historical lesson needed to be renewed in light of developments in methodology and knowledge that this field has known in terms of the quality of its themes, concerns, and even cognitive trends, which necessitate a tendency towards a structural innovation in the purpose of history, which is given by the quality of the topics studied and the nature of the product used in this field. So, there are topics such as diseases, epidemics, influences and deep effects that have affected in this society throughout its long history of issues that present themselves urgently for study and scrutiny; not to mention that achieving the manuscript heritage by professional and specialized researchers, and working on its maintenance and preservation in order not to be buried is an urgent requirement that imposes itself in such a desertic environment that consider this heritage mostly to be an individual property inherited by all concerned people, without regarding its associative dimension in this field.

Keywords: historical writing, historical knowledge, methodology and sources, historical research obstacles, Mauritania.

#### تهيد:

يحتاج الدرس الجامعي الموريتاني اليوم إلى كثير من الاهتمام بالمنهج، ومعرفة أدوات تفسير الظاهرة التاريخية بمختلف أبعادها وتجلياتها عبر الزمن الطويل؛ في سياقات الحدث وعوامل التأثير والتأثر مجتمعة.

لذا يبدو السؤال عن مفهوم التاريخ بصورة عامة هو انعكاس لتطور المعارف، والعقليات، والمراد من صناعة الحدث ذاته في فهم الكاتب والمثقف والعامي للظاهرة التاريخية، ودورها في مجتمع ما . لذا فإن المفهوم عبر الزمن سيتحرر تدريجياً، ويصاغ وفق أحوال المجتمعات الإنسانية جمعاء مهما كانت نحلها أو مذاهبها أو معارفها.

كان التاريخ عند الأقدمين من يونان ورومان وعرب يُعدُّ على أنه سرد لحوادث الماضيين من الأمم من ملوك وأعيان، دوفاً النظر إلى السياقات التي أنتجت الحدث التاريخي ذاته، ليبقى المتحدث عنه نخبواً في التعاطي، والمادة المنتجة من ناحية الأحداث ونوعيتها؛ لذلك فالمرتكز كان ظاهر الأحداث العظيمة التي أثرت في تاريخ البشرية من زلال، وحروب، وجوائح، وأوبئة أي الجانب السياسي الحداثي متجاوزة الحديث عن الجمهور والعامية بمختلف أنواعها وتصانيفها.

على أن مفهوم التاريخ والغرض منه سيتطور ليشمل علومًا ومعارفًا متعددة من أجل فهم الظاهرة التاريخية ومعالجتها في سياق بنيوي شامل بالانفتاح على العلوم المساعدة والتعرض لمواضيع تهتم الإنسان العامي وتؤرخ له. بل تجاوز الأمر ذلك إلى سياق معنى الوثيقة ذاتها ودلالاتها التاريخية والخروج بها من الفهم التقليدي، ووضعها في إطار معين من الشمولية تتعدد معه الاستخدامات في صناعة وفهم الحدث التاريخي ذاته.

ولا تبدو الحالة الموريتانية بعيدة عن هذا السياق، رغم الاختلافات في تطور المفهوم والغرض من التاريخ تبعاً لتطور العقليات والمعارف والمادة المصدرية المقدمة؛ مما سنتعرض له في هذا المقال بقدر من التحليل والمقاربات المنهجية المعاصرة.

**إشكالية الورقة:** لم يعد التاريخ ذلك العلم التقليدي المهتم بالسلطين والملوك، بقدر ما أصبح الحقل التاريخي مجالاً خصباً للبحث في التحولات الاجتماعية والفكرية التي تتعرض لها المجتمعات عبر تواريخها العميقة؛ مما يجعل هذا النوع من المواضيع من المستجد في إبداء مختلف ما يعيق الكتابة التاريخية الجادة رغم كثرة المنتوج المعرفي في البلاد، وعلى ضوء هذه الإشكالية :

ما دوافع الكتابة التاريخية في المجال الموريتاني؟ ما هي المناهج المتبعة في الكتابة عن الظاهرة؟ أي تشابه بينها وبين الكتابات التقليدية في المجال الإسلامي؟ ثم ما هي أبرز العوائق التي تقف حجرة عثرة أمام التطور الحداثي للكتابة التاريخية في المواضيع والمنتج والمحتوى؟

**فرضيات الورقة:** تنطلق الورقة من ثلاث فرضيات محاولة الغوص في أبعاد الكتابة التاريخية وعلاقتها بالمورث في هذا المجال من حيث المنهج وعلاقته بالمحتوى في قراءة لا تخلو من نخبوية للأحداث، وهو منهج سردي أبانت النماذج المستخدمة عن الرؤية المرادة من التاريخ والغاية منه، أما الفرضية الثانية فهي حدود هذه الكتابة منهجاً ورؤية، على أن الكتابة التاريخية في بلد شحيح الموارد يمتاز ببنية اجتماعية قبلية يبرز عوائق منهجية إذا ما اتجهت إلى الجدة والموضوعية. وهو ما سيُنقَّش من خلال المحاور الآتية:

### **المحور الأول- تطور مفهوم التاريخ في المجال الموريتاني:**

يبدو مفهوم التاريخ في البلاد الموريتانية ضبابياً جداً في النشأة، ينساق تبعاً للتطورات التي ستشهدتها المنطقة عبر تواريخها متأثراً بعوامل نحسب إيرادها من الضروري الإلمام ببعض



جوانبه ومرتكزاته:

أ. عامل يتعلق بالتأثر بالحضارة العربية الإسلامية واهتمامها بالتاريخ والغاية منه فهو في النهاية سرد لحوادث الماضي من الأمم السابقة غرضه الاتعاظ بأحوالها ومآلاتها، وعامل يتصل بالموثقة من قصص وروايات عن أحوال الحضارات السابقة.

ب. عامل يتصل بالأحوال المحلية الداخلية للمجال الموريتاني وتأثره بالهجرات، والتفاعل الحضاري بينه وبين المجالات المصاحبة له في الشمال الأفريقي، أو الغرب الإفريقي.

ج. ظهور بعض المدن التاريخية الضاربة في القدم مثل شنقيط ولاتيه وتيشيت ووادان، وظهور المفهوم الحولي لكتابة التاريخ، وهو ما شكل معطى جديداً للاهتمام بالتاريخ والغاية منه متمثلاً في ظهور حوليات لتاريخ هذه المدن، وكتابة أبرز حوادثها من مجاعات وأوبئة وحروب.. الخ

د. الاستعمار الفرنسي والذي سيشكل حافزاً مواتياً جداً لكثرة الكتابات عن المجال الشنقيطي دفاعاً عن الهوية، وتعريفها بها، وتركيزاً على الأحوال والأيام والدول في هذا المجال، والحق إن هذه المدة ستشهد أبرز المؤرخين التقليديين ممن كتبوا بكثرة لافتة للطلب أحياناً، وللمبادرات الذاتية من جهة أخرى.

لذا يظهر بناء المعرفة التاريخية في البلاد الموريتانية متأخراً بشكل كبير عن سياقاته المجاورة السودانية، أو المغربية متأثراً بإشكالياته المحلية من غلبة الطابع البدوي، والبنية التقليدية للمجتمع، والظروف الصحراوية التي لا تساعد في التوثيق ولا الاهتمام بالتاريخ عموماً، ثم ما تفضي عليه العملية التاريخية ذاتها من حساسيات ومنعطفات قد تكون في المجتمعات التقليدية من المسكوت عنه تجاوزاً لكل ما يمكن أن ينعكس على الكاتب ذاته للحدث<sup>1</sup>.

وهو أمر جعل الاهتمام بتدوين التاريخ من المتجاوز، وإن كانت الظروف والأحوال فرضت إيجاد أنماط متعددة من هذه الكتابات ستظهر مع أحمد بن الحاج الركادي المتوفى سنة ١١٣٠ هـ في كتابه «الأنساب»، ولعله من أقدم هذه الكتب التي ظهرت في هذا السياق المجالي، وكتاب «لب الألباب في حقائق الأنساب» للشيخ سيدي المختار الكنتي المتوفى سنة ١٢٢٦ هـ «وفاتحو أفريقيا وملوكها وقبائلها»، وكتاب «الحسوة البيسانية في علم الأنساب الحسانية ١٢٧١ هـ». ويذهب باحثون معاصرون إلى أن مسألة الوقف الشنقيطي في بلاد الحرمين، ومدى أحقية القوم في الاستفادة منه نظراً لانتماءاتهم للأنساب العربية، ثم معرفتهم للمتون الفقهية والعربية حول التواريخ والأيام - خير شاهد على ذلك ومقوم له.

لذا يبدو هذا المطلب من اللواعج التي حركت القريحة، وتداعى لها العلماء والفقهاء ذبا ودفاعاً عن الأحقية، وعن الأنساب الصافية لهذا المجال، مثل كتاب صحيحة النقل في علوية إدوعل وبكرية محمد قلي المتوفى سنة ١٢٣٣م. وهو أمر سيؤتي أكله على مستوى الاهتمام بالحوادث و الاعتناء بها، وتدبيج الرحلات العلمية إلى الحجاز في عملية لا تخلو - حسب وجهة نظرنا - من إعطاء صورة للآخر في المجالات العربية من تحديد الذات نزوعاً إلى الغاية المرجوة من ربطها بمجال إسلامي عربي يُعدُّ أصلها ومنبعها الأول، وإن اختلفت الديار والأحوال والظروف والتناهي عن المحتد والأصل.

وهو أمر سرع جدا من ظهور هذه النوع من الكتابات المنافحة والذابة عن أحقية القوم، إضافة إلى ما يعرف محليا بكتب الحوليات المدبجة في السياق الشنقيطي اقتداءً بمنهج سار عليه الأولون من اعتناء بالتاريخ ومقاصده، من كونه سببا للوعظ والاتعاض وجلبا لفوائد الأمم السابقة. ولعل قلة الاهتمام بالمادة التاريخية عبر عنه الكثير من الفقهاء والعلماء مما لا يحصى، وإن كان في غالبه رد فعل مباشر على حدث معين بعينه؛ إذ يقول الشيخ سيدي بابيه في كتابه «إمارتا إدوعيش ومشظوف» ما نصه: «أما بعد، فإنه لا يخفى على العاقل اللبيب، والعالم الفاضل الأديب ما اشتملت عليه كتب فن التاريخ من المسائل العلمية التي لا تكاد توجد في كتب سائر الفنون، ومن الحكم والآداب التي لا تحصل من غيرها، والحديث شجون والأخبار عن أمور تتكشف بها أحكام شرعية لنظار العلماء، وآراء سديدة لأفاضل العقلاء، ومكارم مستحسنة يجعلها نصب عينيه من يستمع القول فيتبع أحسنه، وحكايات تديرها الفضلاء في الأسفار ليالي الأعمار، وفي نسيمات الأسحار، ونفحات الأزهار، والدخول إلى الموعظة والاعتبار من كل باب بالنظر في قصص تلك القرون لأولي الألباب كما قال قس بن ساعدة:

في الدهابين الأولين من القرون لنا بصائر لما رأيت موارد الموت ليس لها مصادر  
ورأيت قومي نحوها يمضي الأكبر والأصغر يقنت حقا أي لا محالة حيث صار القوم صائر.  
يظهر هذا النص على طوله نوعية القصد من التاريخ والهدف من وراء كتابته؛ فالحدث التاريخي في النهاية مجموعة من القيم المثالية والمعطيات القيمة التي تجب الاستفادة منها وتعلمها حتى تعم الفائدة منها، وليتقي ضررها إن وجد. بل إن النص وغيره هو موعظة للأمم المستحدثة استئناسا بقديهما، ومآلات الأمور في معطى لا يخلو من ربطه بالمقدس والاستفادة من العملية التاريخية برمتها وفق هذا المنظور.

ليظل الاهتمام بتواريخ الحضارة العربية الإسلامية الأولى مشغلا فكريا، وموضوعا ثريا للنقاش والكتابة عنه تستدعي ضرورة الاهتمام بالنبي محمد صلى الله وسلم في الحديث عن سيرته ومطعمه وملبسه ونسبه ونسب أعمامه وأخواله، والفتوحات الإسلامية ومساراتها، مثل محمد البدالي المتوفى سنة ١١٦٦هـ في كتابه «الحلة السيرا في أنساب العرب و سيرة خير الورى» وغيرهم.

### المحور الثاني- الأنساق التاريخية ونوعية المادة المقدمة:

نقصد بالأنساق التاريخية طبيعة هذه المصادر، ونوعية الكتابات التي دمجها الموريتانيون طوال القرون الماضية، ولا يخفى ضرورة أن النسق -كما وضحنا سابقا- لا يختلف عن التعاطي العربي مع الحدث التاريخي، وطبيعة المقصد منه؛ فما هو إلا تعبير يراد منه معرفة الماضي دون البحث عن الأسباب الحقيقية للحدث التاريخي، كما سيظهر مع مدرسة الحوليات الفرنسية في تقسيم الحدث، ونوعية المقصد منه؛ فالحدث هو جزء من الظاهرة، وليس هو كل الأمر، بل ثمة تحولات بطيئة وعميقة تؤثر وتصنع الغاية والهدف من التواريخ العامة والخاصة. لذا فبالإمكان اجرائيا تقسيم نوعية الكتابات وطبيعتها إلى عديد المواضيع، وإن كانت المحتويات بطبيعتها تتأثر وتنتج في معالم نبوية شاملة للخصوصية، ولنوعية المنتج مما يمكن حصره في الآتي :

١. **كتب الحوليات** : رغم قدم هذا النوع من المصادر في الحضارة العربية الإسلامية والذي يشير من الناحية العملية إلى معنى الحول (أي العام)، وهو في مؤداه تقليد مدني مارسه أهل المدن (ولاته - تشيت - تجكجه، النعمة، تنمكتو) في التاريخ لأحوالهم وأيامهم، وما مر بهم من حوادث تميزت بالحديث عن القحط والجفاء والوباء. وهو تقليد غاب عن البوادي، وهي الأكثر مجاليا، ورقعة جغرافية للمجال الموريتاني. وقد ساهم هذا النوع من الكتابات بشكل لا مرأ فيه في إثراء المادة التاريخية ونوعيتها وطبيعة مقاصدها، وإن كان الغرض منه التاريخ لأحوال تلك المدن، بغض النظر عن طبيعة كتابها غير المختصين؛ فهم بالأساس هواة، ومتعددي الثقافة، والمستويات.

٢. **كتب التراجم والمناقب**: يكثر هذا النوع من الكتب في المجال الموريتاني؛ نظرا لوفرتة وتعدده أماطه والغايات العلمية من وراء كتابته، لذلك اهتم العلماء بالحديث عن الرجال والفقهاء في حديث لا يخلو من الموسوعية لمعرفة الحياة الثقافية، وتطوراتها عبر القرون. ولعل من أبرز هذه الكتب على تعدد أماطها كتاب « فتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور للبرتلي ومنح رب الغفور في ما أهمل صاحب فتح الشكور» للمحجوبي. إضافة إلى الكتب العامة، مثل كتاب «الحسوة البيسانية في معرفة الأنساب الحسانية» لصالح بن عبد الوهاب الناصري، وسيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم في كتابه «الروض في أنساب أهل الحوض»، وكتاب «الطرائف والتلائد» و«الرسالة الغلاوية» للشيخ سيدي محمد بن الشيخ سيدي المختار الكنتي، وكتب المختار بن حامدن حوادث السنين، والموسوعة التي أنتجها حول التاريخ الموريتاني في بداية تاريخ الدولة الوطنية.

والحق أن هذا النوع من الكتابات كان سرديا في المعلومات المقدمة، موسوعي المحتوى استثناسا واقتداء بالموروث الإسلامي في هذا النمط ونوعيته، فلم يكن همه دراسة أحوال الناس، ولا التركيز على العامة، بل كان تقليديا في عناوينه ومحتوياته رغم الجدة في بعض مضامينه.

٣. **كتب الأنساب**: تبدو الوثيقة الأهلية تحتل مكانتها حتى اليوم في المجال الموريتاني، وهو أمر يجد وجاهته من الناحية التاريخية في أنه لكل قبيلة، أو فئة أنساب خاصة بها وتمثلات ينتجها الأبناء والأحفاد دوما النظر إليها من قبل المختصين والدارسين، بل يعد الأمر من الخطورة بمكان الحديث عنه، أو تنقيحه والعمل على صقله من الشوائب.

وأمام هذا المعطى المعاصر توجد كتابات حول (النسب الشريف - القرشي - الأموي - اللمتوني) مما لا يعد في تصنيف محدد، وإن كان من أبرز الأمثلة ساطع الإنارة في أنساب شرفاء تشيت وطلبتها، وكتاب الأنساب لسيدي أحمد بن حبت الغلاوي وغيرهم.

وعلى الرغم من أهمية الوثيقة المحلية في كتابة التواريخ الوطنية المعاصرة - فإن هذا النوع من الوثائق ظل بمنأى عن التحقيق والفحص لضرورات المجتمعات التقليدية وحاجاتها إلى نوازع من هذا القبيل.

٤. **الكتب الاستعمارية**: لا جدال في أهمية الكتابات الاستعمارية التي أنتجها الرحالة الأوربيون، ولو كانت بهدف السيطرة على البلاد، إلا أنها قدمت للقارئ والدارس مجموعة من الملاحظات

عن تاريخ المنطقة، ودراسة أحوالها الاجتماعية والاقتصادية، والنظر إلى خصوصية المنطقة الصحراوية، وطبيعة مناخها مما شكل رصيذا إضافيا لمتبوعي هذا التاريخ ومراحلها مما يمكن وضع مصادره في المكتبات التالية:

- المكتبة الوطنية بباريس.
- مكتبة وزارة الخارجية الفرنسية.
- أرشيف ما وراء البحار.
- الأرشيف السينغالي الذي أنتجه فرنسيون (إداريون - رحالة مغامرون).

5. **المصادر الشفوية:** تُعدُّ الذاكرة الجمعية من أهم المصادر التاريخية في البلاد الموريتانية على صيغة الأقدمين في الأخذ بها؛ اعتبارا لصحة أسانيدنا نقلًا عن الرجال الثقات (على صيغة حدثني فلان، وأخذت عن فلان) وهو منهج متأصل في الموسوعات الإسلامية؛ وبالتالي فالنزعة الشفوية- ما لم توضع شروط علمية لذلك ستتأثر بالأحوال المنطقية، والبنى الاجتماعية الموجودة لتشكل محتوى يرجع إليه إبان الضرورات المحلية في الأحقية، والملكية والشرعية التاريخية.

### المحور الثالث- إشكاليات تحقيب التاريخ الموريتاني:

لا مرأى في أن التحقيب العالمي لتاريخ الإنسانية هو عملية معقدة المراد منها تبسيط الحوادث في سياق مدرسي صرف، هدفه بالأساس تسهيل قراءة مجريات الأحداث، والنظر إلى تجارب معينة دون النظر الموسوعي إلى الأشياء في غياب للمنهجية، وضرورة التخصص في العالم المعاصر. ولما كانت العملية ذاتها طبقت على أساس عالمي لا يهتم بمجال معين على أساس الآخر- أنتج مؤرخو الدول المعاصرة تواريخ عامة، أو سمات تميز كل مرحلة على حساب الأخرى نظرا لمجموعة من الخصوصيات والمشتركات التي تشكل قواسم مشتركة في حد ذاتها .

لذا فإن هذا الأمر ينسحب تماما على الخصوصية الموريتانية، حيث انكب الباحثون إلى وضع سمات لكل مدة على حساب الأخرى، حيث يبدأ التاريخ القديم من الألف الثانية قبل الميلاد حتى بداية الفتح الاسلامي ، بينما التاريخ الوسيط يبدأ من الفتح الاسلامي ابتداء من القرن السابع الميلادي وينتهي بسقوط تنمبكتو سنة ١٥٩١م، بينما التاريخ الحديث يبدأ بسقوط تنمبكتو سنة ١٥٩١م، وينتهي بحصار لحنيكات ١٧٧٨م، أما التاريخ المعاصر فيبدأ من حصار لحنيكات ١٧٧٨م وينتهي بالسيطرة الاستعمارية ١٩٠٣م، ليبدأ ما يسمى بالتاريخ الراهن من ١٩٠٣م، ويمكن أن تشكل الدولة الوطنية بدايته الفعلية.

وعلى الرغم من أهمية هذا التحقيب، إلا أن وضع مرحلة للتاريخ الراهن هو تجوز يدخل في إطار المفقود، بل إن هذه المرحلة تدخل في إطار من التاريخ المعاصر، لأن الراهنية تفرض نوعا من التجديد في المقاربات، والمواضيع المتأثرة بالمنهج المستحدثة، وهو أمر يغيب عن الدراسات المعاصرة على الأقل في المجال الموريتاني إلى حد الساعة.

لذلك عمل آخرون على وضع تحقيب آخر لا يتعد كثيرا عن سابقه، وإن كانت الضرورات المنهجية تفرض ذكره، والحديث عنه مما يتمثل في الآتي:



العصور القديمة التي تنتهي بالفتح الإسلامي في القرن 2 هـ 8 م.  
الطور الإسلامي الأول : ويبدأ من 8هـ 2 م إلى منتصف القرن 11هـ 5 م.  
الطور الإسلامي الثاني : ويبدأ من منتصف القرن 11هـ 5 م إلى القرن 9هـ 15 م.  
المدة الحديثة : وتبدأ من 15هـ 9 م إلى 13هـ 19 م.  
المدة المعاصرة : وتبدأ من 13هـ 19 م إلى اليوم.

لذا فإن إشكال التحقيق ظل من غير المتفق عليه عموماً، على أن الذي لا خلاف فيه أن هذه العملية تخضع في حد ذاتها للتحويلات العميقة التي عرفتها الصحراء والتي أثرت بشكل لا مراء فيه على المادة المنتجة وغياها في أحيانٍ آخر كثيرة حول مراحل من هذا التاريخ. وقد ساهم الباحثون المعاصرون في تقسيم المادة التاريخية لكل عصر من هذا العصور، حسب وفرتها وندرته، حيث اعتبرت مدة ما قبل التاريخ، والتاريخ القديم مادتها بالأساس الكشوفات الجغرافية، والمعطيات الأثرية في مدينة كومي صالح، وأوداغست، وهي جهود مستحدثة نسبياً في إطار البعثات الكشفية من قبل الدولة الوطنية المستقلة. بينما مرحلة التاريخ الوسيط اعتمد فيها بشكل أساسي على ما كتبه الرحالة الجغرافيون العرب حول المنطقة، بينما تظل المصادر التاريخية صامتة عن المدة الأخيرة من هذا العصر. ولعل هذا الأمر مرده بالأساس انتقال الدولة المرابطية إلى مجالات أرحب شكلت المغرب مرتكزه وأساسه ليمتد إلى المجال الأندلسي، وهو ما قلل من الاهتمام بتاريخ الصحراء، ونزوع المؤرخين إلى تتبع مراحل هذه الدولة في هذا السياق. أما الحديث والمعاصر فستكون الكتابات المحلية أساساً له في ما يتعلق بالتواريخ المحلية، وكتب الحوليات، والوثائق الأهلية التي تتحدث عن سياق ما أو مجال. وستُضاف إلى ذلك الإسهامات التي خلفتها الكتابات الاستعمارية من مواضيع جديدة، واهتمام بالحقل التاريخي، ودراسة البنى التقليدية الموجودة في المجتمع وفق النظرة الانقسامية في تفسير التطور والتحول، وقد أعطتنا في بعض جوانبها معلومات قيمة عن المجال الموريتاني. بالإضافة إلى ذلك الكم الهائل من الفتاوى والنوازل والتي شكلت رصيذاً معرفياً لا يمكن الاستغناء عنه للمهتمين بالمحدثين بالحقل التاريخي، وتطويع النص الفقهي لدراسة البنى التقليدية والتحويلات العميقة التي عرفها المجتمع، وقد يسهم هذا النوع من المصادر في معرفة أحوال الانتجاع، والملكيات العامة والخاصة، ومعرفة الآبار ودورها في البيئة الصحراوية، وهي أمور كلها تغيب عن الاهتمامات التاريخية المعاصرة.

#### المحور الرابع- مناهج الكتابة التاريخية بين التقليد والتجديد:

يبدو المنهج التاريخي متأثراً كثيراً بالبنية الثقافية العربية التفكيرية حول الغاية من التاريخ والهدف منه؛ فالتاريخ لا يتعدى في منهجه سرد حوادث الماضين، دوماً النظر إلى السياقات التي أنتجت هذا القول، أو هذه الحادثة.

لذا فإن السؤال المنهجي ظل عصياً عن الإجابة في البلاد الموريتانية طيلة القرن الثامن عشر وتاليه، بل إن المحتوى المنهجي ارتكز بالأساس على البعد الشرعي للمسألة من خلال إسناد

القول إلى الرواة وتزكيتهم فقط، بالتالي لم يكن ناتجا بالضرورة عن وعي في استخدام المنهج التاريخي، وإنما كان الأمر تقليدا للمدونة الإسلامية في القصد من التاريخ، كالطبري، والسخاوي وغيرهم.

ولعل الأمر الاستثناء في هذا الجيل تمثل في الاهتمام بالأنساب المحلية، ومحاولة تدوينها في سياق محلي أنتجته الضرورة في الاهتمام بها، والتأسيس لها من الناحية الشرعية، بالنظر إلى ما يؤسس لها من أحكام، بدء بالإمامة الكبرى، والأحوال الشخصية، والقيم، والأخلاق الرفيعة، وهي ضرورية لمعرفة حصص الوراثة، وأحكام الأحباس، والدماء (العاقلة)، والنكاح بشأن التكافؤ. وأعظم شاهد علي ذلك عند القوم أن أبا بكر، رضي الله عنه، كان ضليعا في أنساب العرب، ومن هذا المنظور كان التأليف في مجال الفقه، يستحوذ على اهتمامات العلماء الشناقطة، ولذلك فإن علم التاريخ بشكل عام، وفرع الأنساب منه ظلا بعيدين، عن محور هذا الاهتمام، وقد تعجب الشيخ سيديا بابه من هذا الغياب: (... وكنت أتعجب من علماء هذه البلاد البيطانية، الصحراوية المغربية، وأدبائها علي فضلهم ونبلهم، كيف لم يعتنوا بتاريخها، في كتاب معتبر من أول الزمان، مع كثرة ما وقع فيها، من الأمور الكبار، التي ينبغي الاعتناء بكتابتها، وكثرة من كان فيها من الأكابر الذين لا ينبغي أن تترك أخبارهم نسيا منسيا على جلالتها...).

وحسب حماه الله ابن السالم، فإن الشناقطة لم يهتموا بتدوين الأنساب إلا في المدة التي اتصلوا فيها بالمشرق حجاجا، وحين أرادوا الإفادة من أوقاف الحرمين. وبذلك كانت قضية الأوقاف هي التي دفعتهم إلي تدبيح كتب الأنساب سعيا إلى الاندماج في الأسرة الثقافية العربية، وتأكيدا لحقوقهم. ولعل هذه الأنساب رتبت وألفت في هذه المدة، وليس نتيجة أوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية، كما يحلوا للبعض من تلاميذ المدرسة الاستعمارية .

فقد اتصل الشناقطة بمرتضي الزبيدي، في نهاية القرن الثاني عشر وتاليه، وطلبوا منه تزكية لأنسابهم، وقريبا من هذا التاريخ ألفت معظم المصنفات، والنبد من قبل الشناقطة. فألف الشيخ سيدي المختار الكنتي (ت ١٢٢٦هـ)، كتابه الشهير «لب الأبواب في حقائق الأنساب» وسيدي عبدالله بن الخاج إبراهيم العلوي، كتب نبذته صحيحة النقل، في سنة ١٢٠٥هـ. واستدل فيها بما ذكره الزبيدي لبعض أهل مدينة شنقيط، أنهم بين بكري وحسني. وصنف المؤرخ البارز، صالح بن عبد الوهاب (الحسوة البيسانية في علم الأنساب الحسانية)، معرفا بتاريخ وأيام وشجرات بني حسان، بطلب من ابن شيخه عبد الله بن الحاج إبراهيم، وربما كانت أسرة أهل الحاج إبراهيم العريقة المعروفة، بكثرة حجاجها، قد أحست بضرورة استصدار هذا النوع من التأليف دعما للشناقطة في الحجاز. وعموما فقد خلط في كتابه بين المنهج السردى والتحليلي، وكان له نفس تجديدي ورؤية نقدية ثابتة في هذا الاتجاه.

وألف بالإضافة إلى ذلك كتابه في التاريخ، كتاب «أنساب صنهاجة» بطلب من صديقه الطالب جدو رئيس قبيلة الاقلال في بلاد الحوض.

وفي المدة نفسها صنف التشييتيون من المسلمين جل كتبهم، مثل «إنارة الملبهم في أنساب شرفاء تشيت»، وطلبتها بني محمد مسلم، و«ساطع الإنارة في أنساب شرفاء تشيت» وطلبتها بأوضح عبارة.

وصنف العالم الولاتي، محمد بن أبي بكر الصديق البرتلي(ت ١٢١٩هـ)، موسوعته البديعة المسماة «فتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور»، وكذلك المحجوبي من حرب الغفور، في ما أهمل صاحب فتح الشكور، ويمكن أن نضيف إلي ذلك التصانيف في أيام العرب، والسيرة النبوية الشريفة التي عرف التأليف فيها طفرة عجيبة، وبرز فيها مصنّفون متمكنون من أمثال: غالي بن المختار فال البصادي(ت ١٢٤١هـ)، والمجلسيان حمادة والبدوي .

وقد اعتمدت كتب الحوليات في مناهجها على المنهج السردى في ترتيب الحوادث حسب التسلسل الزمني والتاريخ للأحوال، والمزاوجة بين مناهج متعددة في هذا الإطار، وإن كانت لا تتخطى البعد التقليدى في النمط والأسلوب.

أما كتب التراجم فقد كان اهتمامها المنهجى منصبا على الترتيب الأبجدي للشخصيات المدروسة، ودوما النظر إلى السياقات العامة والحركة الثقافية عموما، وهو ما يعبر عنه صاحب فتح الشكور بقوله: (ورأيت سلفنا قد ألفوا تأليف عديدة في تعريف العلماء في كل نوع من التاريخ، فمنهم من ألف في رجال مذهبه، ومنهم من ألف في النحاة، وغير ذلك، ورأيتهم لم يذكروا علماء تكرر؛ لبعد المسافة بينهم وبين علمائنا ... وكان في التعريف بهم تبرك بذكرهم، كما هو معلوم ...أردت أن آتي بتاريخ أعيان علماء التكرور؛ لتعرف مراتبهم في الفقه والدين ..مرتباً لهم على حروف المعجم المغربية مقدما عند اتفاق أسمائهم من سبقت وفاته على غيره“.

وقد ظل السؤال المنهجى حول تطور الكتابة التاريخية يشكل أي عائقا أمام أي تصور حدائى مما يعبر عنه جمال ولد الحسن بقوله: ولذلك أسباب عدة، منها غلبة الطابع البدوي على حياة القوم بما يلازمه من حل وترحال، واضطراب في ظروف الحياة، وشدة اهتمام النخبة المثقفة بالعلوم الدينية حتى كاد اهتمامها ينحصر فيها، ومنها البنية الاجتماعية والسياسية المتميزة إذ كانت البلاد موزعة إلى قبائل وإمارات تعتمد كل منها في تناقل أحداث الماضي على الرواية الشفوية.“

### المحور الخامس- عوائق البحث في المجال التاريخي:

على الرغم من الجهود المضنية التي بذلها باحثون معاصرون منذ ثمانينيات القرن الماضي في إنتاج دراسات قيمة عن المجال الموريتاني، ومقاربات موضوعية في غالبها تتخذ المنهج المعاصر أساسا لها ومحورا تتحرك وفقه لفهم المجتمع وتحولاته العميقة - فإن هذه الدراسات على كثرة إيجابياتها ظلت تتحرك في إطار واسع جدا، وفي مواضيع كلية عن المجال الموريتاني، وقد يجد بعضها الوجيهة في غياب ما يؤسس عليه من دراسات مسبقة للمجال الموريتاني وفق المناهج المعاصرة في الغاية من التاريخ والدراسات التي تنتهج طرحا بنويا في هذا الإطار. بحيث اقتضت هذه الجهود على رعاية بعض المشاريع التي لم يكتب لها البقاء، ولم تعمّر كثيرا كإدارة أعمال البحث الأثري التي جرت في أوداغشت وكومبي صالح، والتي قدّم الرئيس الموريتاني الراحل المختار ولد داداه لأول كتاباتها، كما وجهت الدولة بعض المؤرخين والإخباريين، كهارون بن الشيخ سيدي بابو، والمختار بن حامد إلى كتابة جوانب من تاريخ البلاد، ولمّ شتات مصادره، وخلال سبعينيات القرن العشرين سنة ١٩٧٤ قامت الحكومة الموريتانية بتأسيس المعهد الموريتاني للبحث العلمي، وأوكلت إلى هذه المؤسسة الناشئة جمع وتنظيم المخطوطات التاريخية، وأشرفت هذه المؤسسة على نشر بعض الأعمال التاريخية في إطار مشروع التقاليد المكتوبة والمروية بموريتانيا.

بالتالي تُعدُّ هذه الأعمال من أهم ما أنجز حتى الآن في إيجاد دراسات منوغرافية تهتم بالجانب الأثري، وأرشفة المخطوطات العلمية سبيلا إلى حفظها ووضعها بمكنة الباحثين والدارسين؛ للاستفادة منها في أبحاثهم النظرية، أو تحقيقها من أجل أن لا تظمرها عوادي الزمن، وهو ما ظل قليلا نظرا لكثرة المؤلفات والتصانيف المخطوطة في هذا المجال المعني.

وعموما، فقد حدت عوامل كثيرة من تطور الكتابة التاريخية، وأعاقت كثيرا الحركة الثقافية، بل كانت انعكاسا لتطور المعارف وميولات الساكنة في الحاجة إلى التاريخ للضرورات المحلية في المجتمعات التقليدية مما يمكن رصده في الملاحظات التالية:

■ البنية القبلية والعشائرية: تبدو القبيلة في علاقتها مع الدولة تحظى بكنثير الامتيازات، فلا الأخيرة قادرة على التخلص من رمزيتها في إطار يمجّد الإرث القبلي وينصاع له وفق التحالف والتضامن اللإرادي حين المحن والجوائح، أو المساس بالمصالح.

وهو أمر انعكس على تطور الصناعات الثقافية، بل حد من أثرها ودور تجاوزها في التغيير وصناعة رأي مغاير يخضع للعلمية وللمقاربات الموضوعية في ذلك الاتجاه، وهو أمر جعل الكنثير اليوم من الكتابات تخضع لمعايير الأنا الفرد في إطار بحثه عن أرث الآباء والأجداد والكتابة عنه مبحثا عن ماضي يمكن أن يوظف في أدوارهم ووظائفهم، ورمزية ذلك في مجتمعاتهم، وبالتالي تغيب العلمية البحتة والمنهجية الأكاديمية في هذه الأعمال على كثرة وتعدد أنواعها المكتوبة من غير المختصين.

على أن الملاحظ سيلاحظ أن الكتابة في مصائر الناس وتاريخهم وبنياتهم سينطلق من هذا المبدأ في عدم وجود مراكز مختصة ترعى تاريخية المجال ودوره، على أن المسألة لا ترتبط بمجال معين، أو منطقة قد تكون لها مساهماتها المبدئية بغض النظر عن صدقيتها، غير أن ما يمكن التفتن إليه هو أنه سيربط بمحددات وفقها يفهم ما ينتج ويبرر وفق القاعدة العامة بفقدان الكتابة الشاملة، بالتالي أي عمل في هذا المجال واجد العذر كل العذر في بيئته ما دام لم يكتب شيئا، ولم يؤلف، وما وُجد يتآكل في صناديق تلتهمه الصحراء من جهة وسوء التدبير، لكن الملاحظ يمكن أن يربط بين تاريخين، أو فترتين دون كبير عناء خصوصا في المبدأ والأسس المنطلق منها تجاوزا كانت الكتابة التاريخية شحيحة، ترتبط ارتباطا عضويا بسياقها في غياب السلطة، وانعدام الوسائل، غير أن المدرك هنا بدهاءة أن الكتابة المعاصرة ستنتقل من المبدأ نفسه واجدة العذر في انعدام الكتابة، رغم وجود الدولة وانسيابية نظام الحكم.

وقد ساهمت الثقافة الشفاهية وعدم خضوعها للمعايير العلمية المعروفة من قبل المختصين إلى تداولها بشكل كبير وبروزها كمصدر أساسي في الكتابة عن التواريخ المؤسسة لهذا المجال، دون النظر إلى صدقيتها، أو تهافتها باعتبارها مقدسا عائليا معينيا لمجموعة أو فئة ما.

**وضعية المخطوطات الموريتانية:** التي تتوزع ما بين مخطوطات مركونة في المعهد الموريتاني للبحث العلمي، وهي في أحسن أحوالها مصنفة لكن عملية الإخراج والتحقيق ما زالت ضئيلة، وبين مخطوطات أهلية - هي الأكثر تُعدُّ ملكا شخصيا وتراثا عائليا محضا مما يجعل أي كتابة تاريخية لتاريخ هذا البلد ناقصة ما لم تخرج تلك المصنفات إلى الوجود، وتصير بأيادي الباحثين.

• غياب الدراسات الحديثة في ما يتعلق بالمواضيع ذات الطبيعة المستحدثة،

مثل الأوبئة والمجاعات، أي التاريخ الطويل حسب مفهوم مدرسة الحوليات



الفرنسية، لذا فإن عناوين من تاريخ البلاد على صيغة الجمع سيكثر في الدراسات المستحدثة بما بعد الاستقلال.

- عدم حسم الهوية والثوابت التي يكتب وفقها هذا التاريخ بين نظرة تنتهج البعد العربي في إرجاع الأصول إلى هذا المحتد، وبين نظر أفريقي يجد الوجاهة في الاستئناس بالطرح الإفريقي.

وتبدو عوامل أخرى تجد الوجاهة في هذا التحليل من قبيل البداوة والاعتناء بالتاريخ وفق نظر يتأسس على النظام القبلي وانعدام رؤية جماعية من قبل الدولة الناشئة في تشكيل موسوعة وطنية على غرار الجوار، وإن كان مطلباً تعدد دواعيه في السياق الموريتاني.

### الخاتمة:

وفي الختام تبدو الحاجة إلى كتابة تاريخ وطني مطلباً ملحاً، ورؤية إستراتيجية بنظر معاصر يتجاوز الفرد إلى سياق بنيوي شامل يدرس الظواهر ويحللها وفق التحولات وأماكن الانتجاع دون إقصاء لأي طرف كان، أو فئة اجتماعية مهما كانت.

ولعل مطلب الانفتاح على العلوم المساعدة، وإرسال البعثات العلمية من أجل الاضطلاع على المورث الوطني في المكتبات العالمية، والمجالات المصاحبة من الناحية الجغرافية - هو داعي له كل الوجاهة في تثبيت مسلمات ما، أو نفيها، أو إخضاعها للنقد التاريخي المعاصر. لذا يظهر أن التاريخ الموريتاني لم يُكتب - إلى حد الساعة - كتابة علمية تتجاوز الفرد وميولاته ورغباته في صنع الأحداث والمتخيل الأسر لأبناء القبيلة مما يعد تراثاً عائلياً يدخل في إطار المقدس والشرعية التاريخية.

ولعل الاهتمام بالفتاوى والنوازل والشواهد الأثرية سيشكل رصيماً معرفياً إضافياً لهذا التاريخ، ويعطى معلومات غائبة، أو مغيبة عن المسكوت، والمتجاوز عنه في التاريخ المحلي الوطني. وعموماً، فقد حدث مجموعة من العوامل من التطورات المستحدثة في المناهج وتطبيقها على الحالة الموريتانية مما يمثل في الآتي:

- البنية القبلية والعشائرية: تبدو القبيلة في علاقتها مع الدولة تحظى بكثير الامتيازات، فلا الأخيرة قادرة على التخلص من رمزياتها في مجتمع يمجّد الإرث القبلي، وينصاع له وفق التحالف والتضامن اللاإرادي حين المحن والجوائح، أو المساس بالمصالح. وهو أمر انعكس على تطور الصناعات الثقافية بل حد من أثرها ودور تجاوزها في التغيير وصناعة رأي مغاير يخضع للعلمية وللمقاربات الموضوعية في ذلك الاتجاه، وهو أمر جعل الكثير اليوم من الكتابات تخضع لمعايير الأنا الفرد في إطار بحثه عن آراء الآباء والأجداد والكتابة عنهم بحثاً عن ماضٍ يمكن أن يوظف في أدوارهم ووظائفهم ورمزية ذلك في مجتمعاتهم، وبالتالي تغيب العلمية البحتة والمنهجية الأكاديمية في هذه الأعمال على كثرة وتعدد أنواعها المكتوبة من غير المختصين.

على أن الملاحظ سيلاحظ أن الكتابة في موائر الناس وتاريخهم وبنياتهم سينطلق من هذا المبدأ في عدم وجود مراكز مختصة ترعى تاريخية المجال ودوره، على أن المسألة لا ترتبط بمجال معين، أو منطقة قد تكون لها مساهماتها المبدئية بغض النظر عن صدقيتها، غير أن ما يمكن

التفتن إليه هو أنه سيربط بمحددات وفقها يفهم ما ينتج ويبرر وفق القاعدة العامة بفقدان الكتابة الشاملة، بالتالي أي عمل في هذا المجال واجد العذر كل العذر في بيئته ما دام لم يكتب شيئاً، ولم يؤلف، وما وجد يتآكل في صناديق تلتهمه الصحراء من جهة وسوء التدبير، لكأن الملاحظ يمكن أن يربط بين تاريخين، أو فترتين دون كبير عناء خصوصاً في المبدأ والأسس المنطلق منها تجوزا كانت الكتابة التاريخية شحيحة ترتبط ارتباطاً عضوياً بسياقها في غياب السلطة وانعدام الوسائل، غير أن المدرك هنا بدهة أن الكتابة المعاصرة ستنتقل من المبدأ نفسه، واجدة العذر في انعدام الكتابة رغم وجود الدولة، وانسيابية نظام الحكم.

وتبدو عوامل أخرى تجد الواجهة في هذا التحليل من قبيل البداوة والاعتناء بالتاريخ وفق نظر يتأسس على النظام القبلي وانعدام رؤية جماعية من قبل الدولة الناشئة في تشكيل موسوعة وطنية على غرار الجوار، وإن كان مطلباً تعدد دواعيه في السياق الموريتاني.

### النتائج:

1. الثقافة الشفاهية وعدم خضوعها للمعايير العلمية المعروفة من قبل المختصين إلى تداولها بشكل كبير وبروزها كمصدر أساسي في الكتابة عن التواريخ المؤسسة لهذا المجال، دون النظر إلى صدقيتها أو تهافتها باعتبارها مقدساً عائلياً معيناً لمجموعة أو فئة ما.
2. غياب الدراسات الحديثة في ما يتعلق بالمواضيع ذات الطبيعة المستحدثة، مثل الأوبئة والمجاعات، أي التاريخ الطويل حسب مفهوم مدرسة الحوليات الفرنسية، لذا فإن عناوين من تاريخ البلاد على صيغة الجمع سيكثر في الدراسات المستحدثة بما بعد الاستقلال.
3. عدم حسم الهوية والثوابت التي يكتب وفقها هذا التاريخ، أي القواعد التي يكتب وفقها هذا التاريخ بنظر لا يخلو من التقليد والنظر إلى الكتابة التاريخية بوصفها وعاءاً للبنية القبلية على أساس منها تعطى المراتب والمنازل.

### التوصيات:

1. إنشاء موسوعة علمية تهتم بتاريخ هذه المنطقة بعيداً عن النوازع والأفكار القبلية المهمة على حساب التاريخ العام؛ مما يجعل الكتابة التاريخية في هذا الصقع تعتمد بالأساس البعد المناطقي، وهي كتابات محلية تكثر في المجال الموريتاني من طرف الهواة، وغير المختصين.
2. أرشفة هذه الكتابات ومحاولة تحقيقها، والعمل على إخراجها إلى الوجود، من أجل أن لا تطمرها عوادي الزمن.
3. العمل على إخراج المخطوطات النوازية، ووضعها في مؤسسات الدولة من أجل اضطلاع الباحثين عليها؛ مما سيغير الكثير من الأحكام، والمسلمات في هذا التاريخ.
4. وهو سابق على ما سواه- إنشاء هيئة وطنية تضم مختلف الباحثين والنظر في تجارب الآخرين والاستفادة من خبراتهم من أجل كتابة تاريخ وطني يبتعد عن المجاملة والمزايدة، وغيرها من الأدوات العلمية.



- منشورات معهد الدراسات الإفريقية، الرباط - المغرب، ٢٠٠١، ص. ٣٢
١٩. - يحيى بن البراء، المجموعة الكاملة الشاملة لفتاوى ونوازل وأحكام أهل غرب وجنوب غرب الصحراء، الطبعة الأولى، الناشر مولاي الحسن بن المختار بن الحسن، نواكشوط - موريتانيا، ٢٠٠٩م، ص. ٨. محمد المختار بن السعد، الفتاوى والتاريخ، دراسة لمظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا من خلال فقه النوازل، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ٢٠٠٠، ص. ١٢
٢٠. - حماد الله ولد السالم، تاريخ بلاد شنقيطي موريتانيا، مرجع سابق، ص. ١٥
٢١. - بابه بن الشيخ سيدي، إمارتا إدوعيش ومشظوف «دراسة في التاريخ السياسي الموريتاني، مصدر سابق، ص. ٥٧
٢٢. - حماد الله ولد السالم، موريتانيا في الذاكرة العربية، مرجع سابق، ص. ٣٤
٢٣. - المرجع نفسه، ص. ٣٨
٢٤. - باب بن أحمد بن الشيخ سيدي، الخطاب التاريخي من خلال الحسوة البيسانية، مذكرة لنيل شهادة المتريز، جامعة نواكشوط، ٢٠٠٧، ص. ١٥
٢٥. - المرجع نفسه، ص. ١٦
٢٦. - منى ولد عبد القادر، الكتابة التاريخية في موريتانيا، مرجع سابق، ص. ٤٥
٢٧. - محمد بن أبي بكر الصديق البرتلي، فتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور، تحقيق محمد إبراهيم الكتاني ومحمد حجي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٨١م، ص. ١٥
٢٨. - محمد بن أحمد يورة، إخبار الأخبار بأخبار الآبار، مصدر سابق، ص. ٣
٢٩. - من أهم الأعمال - وليس أكملها التي أنجزت في هذا المجال الجرد البيبليوغرافي، أو دليل المؤلفين الموريتانيين الذي قام به المؤرخ الموريتاني المختار بن حامد بمساعدة الخبير هيمو فسكي خلال سنتي ١٩٦٥/ ١٩٦٦. المختار بن حامد (١٩٦٦)، الجرد البيبليوغرافي أو دليل المؤلفين الموريتانيين، المعهد الموريتاني للبحث العلمي، نواكشوط - موريتانيا.
٣٠. - محمد المختار ولد السعد، عوائق البحث في التاريخ الموريتاني، مرجع سابق، ص. ٤٦
٣١. - حماد الله ولد السالم، تاريخ بلاد شنقيطي موريتانيا، مرجع سابق، ص. ١٥
٣٢. - الأمين بن محمد بابه المصطفي، نزاع الكتاني والشفوي ومفارقات التراث الموريتاني، مرجع سابق، ص. ٤١٠
٣٣. - باب بن الشيخ سيدي (٢٠١٣)، تاريخ اللبنيات الاجتماعية والاقتصادية في بلاد شنقيط من خلال الفتاوى والنوازل، أطروحة دكتوراه، التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني - المغرب، ٢٠١٣، ص. ٤
٣٤. - محمد سعيد أحمدو، موريتانيا بين الانتماء العربي والتوجه الإفريقي دراسة في إشكالية الهوية السياسية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥، ص. ٣٢